اصوات نساء
ASWAT NISSA

تقرير متابعة

مراعاة النوع الاجتماعي من قبل لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بمجلس نواب الشعب

ديسمبر 2019 - جويلية 2020

مخطط التقرير

- **المقدمة**
- **تعريف مقاربة النوع الاجتماعي**
- **الجزء الأول: مراعاة النوع الاجتماعي في تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين**

المحور الأول: تمثيلية النساء في عضوية لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

المحور الثاني: تمثيلية النساء من خلال نسب الحضور بجلسات شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

- **الجزء الثاني: مراعاة النوع الاجتماعي في أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين**

المحور الأول: مراعاة النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل اللجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

المحور الثاني: مراعاة النوع الاجتماعي من خلال الملفات المتعلقة بالنساء

- **التوصيات**

مقدمة :

تعمل أصوات نساء منذ نشأتها سنة 2011 على مناهضة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي ونشر ثقافة المساواة بين الرجال والنساء وجميع فئات المجتمع وعلى تشجيع المشاركة النسائية في الحياة العامة ودعم قدرات النساء القيادية والدعوة إلى دمج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة.

ويعدّ مجلس نواب الشعب أحد أهم الهياكل التي تضطلع بدور محوري في ضمان وتكريس الحقوق والحريات الفردية في إطار تفعيل واحترام أحكام دستور 2014 ومن خلال أدواره الأربعة: التمثيلي، التشريعي، الرقابي والانتخابي.

فبصفته الهيكل الذي يضع القوانين والتشريعات التي تعبر عن سياسات الدولة، يتحتم على مجلس نواب الشعب الاستجابة لاحتياجات الأقليات ومراعاة الفوارق بين الجنسين مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأفراد دون تمييز وذلك سعيا منه لتحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.

ولتقييم مراعاة مجلس نواب الشعب لمقاربة النوع الاجتماعي قامت أصوات نساء بمتابعته طيلة الدورة الأخيرة من المدة النيابية الأولى (2018-2019) لتقدم إثر ذلك تقاريرها الثلاثة حول متابعة وتقييم مدى مراعاة وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي داخل البرلمان.

وقد تم التعرض لمدى تمثيلية النساء في مجلس نواب الشعب من خلال تركيبة الكتل واللجان البرلمانية بالإضافة إلى تمثيلية النساء في المناصب القيادية لهياكله.

كما طرحت هذه التقارير مسألة مراعاة بيئة العمل البرلماني لمقاربة النوع الاجتماعي ومدى وجود بنية ثقافية سليمة وتوفر تدابير لتعزيز فهم هذه المقاربة ودعمها والوعي بمقتضياتها وآثارها الإيجابية على التنمية والعدالة الاجتماعية.

وقد ارتكزت متابعة أصوات نساء بشكل خاص على أعمال خمسة لجان برلمانية اختيرت كأنموذج

لتقييم مدى إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى تركيبة اللجان وكذلك على مستوى نشاطها التشريعي والرقابي.

تمثلت اللجان المختارة في كل من لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية ولجنة المالية والتخطيط والتنمية ولجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح وهي اللجان القارة. أما بالنسبة للجان الخاصة فقد وقع اختيار لجنة الأمن والدفاع ولجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.

كما رصدت أصوات نساء مدى مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تقييم هياكل مجلس النواب وإجراءاتها وأساليبها من جهة وتقييم وظيفته التشريعية من جهة أخرى حيث قامت بمتابعة جميع مشاريع ومقترحات القوانين التي لها علاقة مباشرة بالنوع الاجتماعي والتي لم تعرض على اللجان الأنموذج.

رغم تطرق مجلس نواب الشعب في أكثر من مناسبة إلى مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي ومدى أهميته، فإن المفهوم لا يزال يشكو سوء الاستيعاب والفهم من قبل النواب والنائبات بالإضافة إلى غياب آليات إدراج هذه المقاربة والمرافق الأساسية التي من شأنها أن ترسخ المساواة بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع داخل مجلس النواب من خلال تركيبة اللجان أو أعمالها أو نشاطاتها.

ولذلك قررت أصوات نساء خلال الدورة البرلمانية الأولى من المدة النيابية الثانية (ديسمبر 2019-جويلية 2020) متابعة أعمال لجنة واحدة وهي لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين، اللجنة فيما يلي، نظرا لدورها المهم في إرساء وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي وذلك من خلال نشاطاتها.

تتولى اللجنة متابعة جميع الملفات والمسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين، ومراقبة تنفيذ البرامج الحكومية في مجال النهوض بهم ورعايتهم ومراقبة احترام مبدأ تكافؤ الفرص. وتعتبر أصوات نساء أن دور اللجنة لا يقتصر على هذه الاختصاصات بل لها دور

ريادّي يمتد إلى تكريس مقاربة النوع الاجتماعي في نشاطاتها والتعريف بهذا المفهوم لدى النائبات والنواب والتنسيق مع بقية هياكل المجلس للتحسيس بمدى أهمية إدراج هذه المقاربة في أعمال اللجان ومتابعة إرسائها.

وفي إطار مراقبتها لأعمال مجلس نواب الشعب وتفاعلها معه، تقدم أصوات نساء هذا التقرير حول متابعة مدى مراعاة النوع الاجتماعي في لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بمجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2019 وجويلية 2020. بعد تعريف مقاربة النوع الاجتماعي، يتعرض هذا التقرير في الجزء الأول منه إلى مراعاة النوع الاجتماعي في تركيبة اللجنة في حين خصص الجزء الثاني لمتابعة مراعاة النوع الاجتماعي في أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.

وفي الأخير تقدم أصوات نساء مجموعة من التوصيات إلى مجلس نواب الشعب وإلى أعضاء وعضوات لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين حتى تمارس هذه الأخيرة دورها الرقابي مع مراعاة احتياجات واهتمامات النوع الاجتماعي داخل المجتمع التونسي وحتى تكون رائدة في تكريس هذا المفهوم في باقي هياكل ومؤسسات مجلس نواب الشعب.

تعريف مقاربة النوع الاجتماعي

"يشير مفهوم "النوع الاجتماعي" إلى "هوية وصفات ودور النساء والرجال،" كما يعرّفها المجتمع, وإلى الدلالة الاجتماعية والثقافية التي يمنحها المجتمع إلى الاختلافات البيولوجية والتي تولد بدورها علاقة هرمية بين المرأة والرجل تتمظهر عن طريق توزيع غير عادل للسلطة والحقوق لفائدة الرجل"[1].

وتعني مقاربة النوع الاجتماعي, بالاعتماد على الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019، المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز. ومن هذا المنطلق يكون البرلمان مراعيا للنوع الاجتماعي عند توفير بنية تحتية من خلال العمل الفعلي على إزالة جميع الحواجز الثقافية والاجتماعية والدينيّة التي قد تعيق مشاركة النساء داخله، بالإضافة إلى خلق فرص لدمج النوع الاجتماعي في جميع مجالات عمله واعتماد مؤشرات وتقنيات وآليات رقابة برلمانية مناسبة لرصد ومتابعة وتقييم مدى إدراج ثقافة المساواة بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع في هيكلة العمل البرلماني وفاعلية آليات التصدي للتمييز ضمنه.

1التوصية العامة رقم 28 للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة.

الجزء الأول:
مراعاة النوع الاجتماعي في تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

يرتكز تقييم مراعاة النوع الاجتماعي في تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين في هذا التقرير على معيارين اثنين: يتمثل الأول في تمثيلية النساء في عضوية اللجنة، وهو موضوع المحور الأول من هذا الجزء، في حين تم اعتماد نسب الحضور بجلسات لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين كمعيار ثان يتم التعرض إليه في المحور الثاني.

المحور الأول : تمثيلية النساء في عضوية لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

تتكون اللجان من اثنين وعشرين (22) نائبة ونائب ويتم تكوينها وفقا لقاعدة التمثيل النسبي بين الكتل بإسناد مقعد واحد باللجنة لكل كتلة مقابل كل عشرة عضوات وأعضاء وتوزّع المقاعد المتبقية على أساس أكبر البقايا[2].

لئن كان الانتماء إلى لجنة ما قائما على رغبة النائب/ـة أولا والاتفاق داخل الكتلة ثانيا، إلا أن لقاعدة التمثيل النسبي أثر هام في تحديد تمثيلية النساء داخل اللجنة نظرا لغياب تطبيق قاعدة التناصف الأفقي في الانتخابات التشريعية واعتماد التناصف العمودي فقط، لتبقى بذلك تمثيلية النساء في مجلس نواب الشعب إجمالا[3]، وفي اللجان، تحديدا، ضعيفة.

فبوجود 57 [4] نائبة فقط من مجموع 217 نائبا/ـة صلب المجلس، لم تتجاوز تمثيلية النساء صلب اللجان[5] الخاصة والقارة الـ 50 بالمائة باستثناء لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين التي فاقت فيها تمثيلية النائبات عدد النواب من الذكور بنسبة 60 بالمائة.

---

2 الفصل 64 من النظام الداخلي: "تتكون اللجان من إثنين وعشرين عضوا. يتمّ تكوين اللّجان وفق قاعدة التمثيل النسبي بين الكتل. يسند لكل كتلة مقعد واحد باللجنة مقابل كل عشرة أعضاء بالكتلة. توزع المقاعد المتبقية على أساس أكبر البقايا".

3 57 نائبة مقابل 164 نائب خلال الدورة البرلمانية الأولى من المدة النيابية الثانية في حين كان عدد النائبات خلال العهدة البرلمانية السابقة 85 مقابل 156 نائبا من الذكور

4 افتتحت المدة النيابية الثانية ب 54 نائبة فقط لتلتحق إثر منح الثقة لحكومة إلياس الفخفاخ 2 نائبات جدد عوض النواب الذين التحقوا بالحكومة كوزراء كما عوضت النائبة عواطف قريش عبيد زميلها النائب أبوبكر زخامة إثر استقالته من عضوية مجلس نواب الشعب

5 لم يتم الإعلان عن تركيبة لجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات (التي تتكون حسب موقع منظمة البوصلة من 7 أعضاء كالتالي: 4 نائبات و3 نواب).

اللجنة	العدد الجملي للنواب و النائبات	عدد النائبات	النسبة المئوية للنساء
لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين	20	12	%60

الجدول 1: تمثيلية النائبات داخل لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين في مفتتح الدورة البرلمانية

وعلى الرغم من أهمية هاته النسبة في علاقة بتمثيلية النائبات إلا أنها تعكس واقعا مفاده عدم اهتمام النواب من الذكور بقضايا النساء، عموما، وحتى الأسرة وبقية مجالات عمل اللجنة الأمر الذي من شأنه أن يرسخ أكثر الصورة النمطية القائمة على فكرة عدم مناصرة الرجل لقضايا النساء من جهة، واقتصار النسوية على النساء، من جهة أخرى.

وفي المقابل احتكر النواب من الرجال المجال الاقتصادي والأمني حيث لم تتجاوز تمثيلية النساء في كل من لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح، لجنة الأمن والدفاع ولجنة التنمية الجهوية الـ 25 بالمائة، ما من شأنه أن يؤثر سلبا على القرارات الهادفة لتحقيق التوازن القائم على النوع الاجتماعي في هذين المجالين في ظل غياب تمثيلية عادلة للنساء في اللجان البرلمانية التنموية والأمنية.

هذا ما تم استنتاجه أيضا من خلال تتبع تركيبة لجنة المرأة صلب مجلس نواب الشعب طيلة الدورة النيابية حيث أن نقص عدد النواب الذكور داخل اللجنة، بمغادرتهم لها، يليه انضمام نائبة جديدة وهو ما أدى إلى تركيبة كان فيها عدد النائبات ضعف عدد النواب الذكور انعكست بدورها على تركيبة مكتب اللجنة.

على عكس بقية اللجان الخاصة[6] التي غابت، في إثنين منها[7]، تمثيلية النساء عن مكاتبها ولم تتجاوز في بقيتها الـ 20 بالمائة، مثلت تمثيلية النساء في مكتب لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين 80 بالمائة بوجود نائب فقط صلب تركيبة المكتب بصفة رئيس اللجنة.

ويبرز الجدول التالي التركيبة المحددة لمكتب لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين:

اللجنة	الرئيس/ة	نائبة الرئيس	مقررة اللجنة	مقررة مساعدة 1	مقررة مساعد/ة 2	النسبة المئوية لتمثيلية النساء
لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين	محمد الصادق قحبيش	أمل السعيدي	عواطف فتيريش	لمياء جعيدان	مروى بن تمروت	%80
الإنتماءالسياسي	كتلة الإصلاح الوطني	الكتلة الديمقراطية	إئتلاف الكرامة	الحزب الدستوري الحر (مستقيلة)	حركة النهضة	

الجدول 2 : تركيبة مكتب لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

6 9 لجان خاصة.

7 لجنة الأمن والدفاع ولجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام.

وتجدر الإشارة إلى أن ترأس اللجنة من قبل النائب محمد الصادق قحبيش (كتلة الإصلاح الوطني) لم يخدم حقيقة اللجنة نظرا لما شهدناه من خلال متابعتنا لأعمالها من احتكار للنشاط من قبله سواء عند تقديره لأولويات عمل اللجنة أو من خلال مشاركته الدائمة في المهمات بالخارج وبالتحديد منها التظاهرات النسوية التي يستدعى إليها كل أعضاء وعضوات اللجنة.

إشكالات تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين لم تتوقف عند هذا الحد حيث شهدت تركيبة اللجنة، وسائر اللجان خلال هاته الدورة البرلمانية، نزولا بعدد الأعضاء دون الـ 22 عضوا/ة، حيث افتتحت اللجنة أعمالها بـ 20 عضوا/ة في انتظار اكتمال تركيبتها وعقدت آخر جلسة لها يوم 20 جويلية 2020 بتركيبة بلغت 19 عضوة/ا بعد أن كانت 16 في جلستها المنعقدة في 01 جوان 2020.

يعود عدم استقرار تركيبة اللجنة إلى التشنجات الحزبية التي شهدتها الدورة البرلمانية والتي أدت إلى تغيير تركيبة الكتل البرلمانية، إذ استقال/ت مجموعة من نواب ونائبات حزب قلب تونس في مارس 2020 ليكونوا كتلة جديدة داخل البرلمان، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المستقلين من 8 في بداية الدورة البرلمانية إلى 18 نائب /ـة مستقل/ـة في آخر الدورة وهو ما أثر بصفة مباشرة على تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين[8].

أمام هاته الوضعية اكتفى مكتب مجلس نواب الشعب بمطالبة الكتل بتقديم ترشيحاتهم وتحميلهم المسؤولية بخصوص غياب ممثليها وممثلاتها[9] في اللجان دون أن يلجأ إلى تطبيق الفصل 64 الذي يخول له النزول بعدد أعضاء وعضوات اللجان دون الـ 22 عن طريق قرار معلل وبأغلبية الثلثين من أعضائه وعضواته في خصوص كل لجنة ومع مراعاة قاعدة التمثيل النسبي بين الكتل البرلمانية.

---

[8] يمكن الاطلاع على التركيبة الكاملة للجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين طيلة الدورة البرلمانية عبر الرابط التالي: http://arp.tn/site/servlet/SearchDoc

[9] قرار مكتب المجلس عدد 18 بتاريخ 04 مارس 2020.

تاريخ الجلسة	19 ديسمبر 2019	9 جانفي 2020	30 جانفي 2020	19 فيفري 2020	1 جوان 2020	15 جوان 2020	29 جوان 2020	6 جويلية 2020	20 جويلية 2020	27 جويلية 2020
عدد النائبات باللجنة	12	11	11	11	9	13	13	13	13	13
عدد النواب باللجنة	8	8	8	8	7	6	6	6	6	6
التركيبة الجملية للجنة	20	19	19	19	16	19	19	19	19	19

الجدول 3 : تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

وللحد من الإشكاليات المتعلقة بتمثيلية النساء باللجان البرلمانية والتقليص من عدم التناسب بين مشاركة النساء والرجال فيها، على مجلس نواب الشعب التنصيص صلب نظامه الداخلي على مراعاة مبدأ التناسب بين عدد النائبات في كل لجنة وعددهن الجملي بالمجلس.

في هذا الإطار، كانت أصوات النساء قد قدمت منذ 17 فيفري 2020، وبمناسبة مراجعة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب من قبل لجنة النظام الداخلي و الحصانة و القوانين البرلمانية و القوانين الانتخابية، هذا المقترح رفقة مجموعة من المقترحات الأخرى بهدف صياغة نظام داخلي جديد يراعي النوع الاجتماعي (انظر الملحق) ولكن اللجنة أنهت يوم الاثنين 20 جويلية 2020 أعمالها دون أن تأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجتمع المدني.

المحور الثاني : تمثيلية النساء من خلال نسب الحضور بجلسات لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

عقدت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين خلال الدورة البرلمانية الأولى من المدة النيابية الثانية 10 جلسات عمل فقط، كان معدل الحضور فيها كالتالي:

تاريخ الجلسة	19 ديسمبر 2019	9 جانفي 2020	30 جانفي 2020	19 فيفري 2020	1 جوان 2020	15 جوان 2020	29 جوان 2020	6 جويلية 2020	20 جويلية 2020	27 جويلية 2020
العدد الجملي للنائبات الحاضرات	5	7	9	7	6	2	11	3	12	5
النسبة المئوية	%41.66	%63.63	%81.81	%63.63	%66.66	%15.3	%84.61	%23.07	%92.30	%38.46
العدد الجملي للنواب لحاضرين	5	6	6	5	4	1	2	2	5	3
النسبة المئوية	%62.50	%75	%75	%62.50	%57.14	%16.66	%33.33	%33.33	%83.33	%50
العدد الجملي للحضور	10	13	15	12	10	3	13	5	17	8
النسبة المئوية	%50	%68.42	%78.94	%63.15	%62.50	%15.87	%68.42	%26.31	%89.47	%42.10

الجدول 4 : حضور النواب والنائبات بجلسات لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

الجدير بالذكر في هذا الإطار أن نسبة حضور النواب من الرجال في اجتماعات لجنة المرأة فاقت نسبة حضور النائبات بمعدل 56 بالمائة مقابل نسبة حضور نسائية كانت في حدود الـ 54 بالمائة فقط نافية بذلك النمط القائم على اقتصار مناصرة قضايا النساء على النساء دون الرجال.

نسبة حضور النائبات	%54.54
نسبة حضور النواب	%56
نسبة الحضور الجملي	%55.07

الجدول 5 : نسب الحضور في لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

وبالرغم من تجاوز نسبة الحضور في أغلب الجلسات الـ 50 بالمائة[10]، لتعكس درجة اهتمام النائبات والنواب بنشاطهم/ن داخل اللجنة وتؤكد التزامهن/م بالقضايا مجال اختصاص اللجنة، إلا أن الغياب المتكرر لبعض النواب والنائبات[11] أثر بصفة مباشرة على نجاعة عمل اللجنة، أولا، وعلى صورة النواب والنائبات، ثانيا.

فقد أدى غياب النواب والنائبات وحضور 3 منهم/هن فقط إلى إلغاء أحد اجتماعات اللجنة الذي كان قد خصص للاستماع إلى جمعية أصوات النساء، يوم 10 جوان 2020، حول الصعوبات التي تعرضت لها النساء خلال أزمة فيروس كوفيد 19. تكرار مثل هاته الممارسات قد تؤدي إلى توتير العلاقات بين اللجنة، ممثلة في أعضائها/عضواتها، وبقية الأطراف الفاعلة في مجال شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين وهو ما قد يؤثر سلبا على مجالات تعاون البرلمان مع بقية الأطراف.

ومن خلال متابعة أصوات نساء لمداولات اللجنة اتضح لنا أنّ ضعف حضور النواب والنائبات يعود إلى انعقاد الجلسات يوم الخميس بالتوازي مع بقية اللجان القارة التي ينتمي إليها معظم نواب ونائبات لجنة شؤون المرأة والاسرة والطفولة والشباب والمسنين، إضافة إلى الأهمية التي تحظى بها هاته اللجان لصبغتها التشريعية لتكون لها بالتالي أولوية الحضور مقارنة ببقية اللجان الغير قارة.

[10] يمكن الاطلاع على قائمة الحاضرين والحاضرات في جلسات لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين طيلة الدورة البرلمانية عبر الرابط التالي: http://arp.tn/site/servlet/SearchDoc

[11] السيدة الونيسي، أحمد موحه، سهير العسكري ...

ورغم توالي الطلبات الداعية لعقد جلسات اللجنة يوم الإثنين، باعتباره يوما مخصصا لاجتماعات اللجان الخاصة، إلا أن رئيس اللجنة رفض ذلك مؤكدا استحالة حضوره لارتباطه بالتزامات مهنية تتعلق بعمله الخاص رغم ما تفرضه صفة نائب أولا ورئيس لجنة ثانيا من التزام كلي وغير مشروط بخدمة الشعب ومصالحه من خلال المهام الموكلة إليه حتى يضمن تمثيلية كاملة وكافية لجميع النواب والنائبات تتماشى والتزاماتهم/ن الأخرى داخل مجلس نواب الشعب.

الجزء الثاني:
مراعاة النوع الاجتماعي في أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

تقييم مراعاة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين للنوع الاجتماعي صلب أعمالها يستدعي ضرورة التعرض إلى مدى مراعاة اللجنة للنوع الاجتماعي صلب استراتيجية عملها من جهة، ومن خلال الملفات المتعلقة بالنساء من جهة أخرى.

المحور الأول : مراعاة النوع الاجتماعي من خلال استراتيجية عمل اللجنة

منذ انعقاد جلسة التنصيب الأولى للجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين، يوم الخميس 19 ديسمبر 2019، أكد كل من النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب السيد طارق الفتيتي ورئيس اللجنة السيد محمد الصادق قحبيش على الأهمية التي تحظى بها اللجنة في علاقة بمجالات اختصاصها، خاصة منها القضايا المتعلقة بالنساء، مشددين على ضرورة مواصلة العمل وتكثيف نشاط اللجنة والانفتاح على الإعلام والمجتمع المدني.

وفي جلستها الثانية المنعقدة يوم الخميس 9 جانفي 2020، قامت اللجنة بضبط برنامج عملها الخاص بالدورة الأولى من المدة النيابية الثانية وفقا لما يفرضه الفصل 78 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب[12] فكانت الجلسة كالتالي:

في بداية الجلسة استعرضت مستشارة اللجنة عمل اللجنة خلال العهدة البرلمانية السابقة ليقدّم النواب والنائبات إثر ذلك تصوراتهم/ن لبرنامج عمل اللجنة في الفترة القادمة:

- **مجال الطفولة**

تم التركيز خاصة على قطاع الطفولة الجانحة والمهددة والإشارة إلى ضرورة إعادة هيكلته من خلال إعطاء المستشارين/ت المتطوعين/ت الذين يعملون/تعملن فيه إطارا تشريعيا وقانونيا ملائما لمباشرة نشاطهم/ن.

وشملت المقترحات إحداث برامج توعوية واضحة ومحددة تتعلق بدور رياض الأطفال والقيام بزيارات ميدانية في إطار الدور الرقابي للجنة.

12للفصل 78 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب" يشرف رئيس اللجنة على أشغالها ويضبط جدول أعمالها بالتّشاور مع مكتبها...".

في نفس الإطار عرج أعضاء/ عضوات اللجنة على ضرورة تطوير المنظومة التشريعية الخاصة بحماية الطفل داخل الأسرة ومعالجة وضعية الأطفال التونسيين العالقين في السجون الليبية.

- **حقوق المرأة**

بخصوص القضايا المتعلقة بالنساء تم من جهة، اقتراح مراجعة ميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالترفيع فيها وعقد جلسات استماع للوزارة لعرض مخططها الخماسي وإعداد استراتيجيات عمل اللجنة على إثره.

ومن جهة أخرى، تم الإجماع على متابعة تنفيذ القانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، مراقبة ظروف عمل ونقل كل من النساء الريفيات العاملات في الفلاحة والعاملات بالمصانع في كامل تراب الجمهورية وتوسيع مراكز تكوين الفتاة الريفية من خلال إلحاقها بوزارة الشؤون الاجتماعية وإدراج قطاع تعليم الكبار داخلها.

كما تم الاتفاق على إحداث شبكة نسائية داخل مجلس نواب الشعب وذلك في إطار إتمام المبادرات السابقة التي تم الشروع فيها في الدورة البرلمانية السابقة.

- **الشباب**

مثلت إعادة النظر في هيكلة وطريقة عمل المراكز المندمجة للشباب والطفولة وإنشاء مراكز نموذجية تنشط داخل الأسرة أهم النقاط التي تم التعرض إليها بخصوص مجال الشباب صلب اللجنة بالإضافة إلى مسألة انقطاع الشباب عن الدراسة وآثارها المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية أو الاستقطاب في بؤر التوتر.

- **الأسرة**

تمحور الحديث بخصوص موضوع الأسرة صلب اللجنة حول ضرورة وضع حد لظاهرة التفكك الأسري

وأهمية البحث عن أسباب العزوف عن الزواج أو الزواج المتأخر. ولئن كان اختزال أهمية موضوع الأسرة في مسألة الزواج إحدى التمظهرات الطبيعية لتركيبة المجلس ونتائج الانتخابات التي أفرزت صعود أحزاب محافظة تجعل من العزوف عن الزواج الذي يدخل في الحرية الفردية[13] والحياة الخاصة[14] إشكالا وجب معالجته، فإن أصوات النساء تستنكر بشدة مثل هاته المعاملات التي من شأنها أن تفرغ عمل اللجنة من الأهمية التي يحظى بها وتؤدي إلى استبعاد المجالات ذات الأولوية.

- **كبار السن**

تم الاكتفاء بالإشارة إلى ضرورة تشجيع القطاع الخاص على إنشاء دور لكبار السن من خلال بعث كراس شروط خاص بهم.

إثر الانتهاء من عرض أفكارهم/أفكارهن بخصوص برنامج عمل اللجنة، تشاور النواب/ النائبات بخصوص منهجية عمل اللجنة ليتم الاتفاق على ما يلي:

- القيام بجرد وتقييم للمنظومة القانونية السابقة فيما يتعلق بنطاق عمل اللجنة للنظر في مدى مطابقتها واحترامها للقوانين الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية
- عقد جلسات استماع لكل الهياكل والأطراف المتدخلة في مجالات عملها وعلى رأسهم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية للتطرق لكل الصعوبات العملية والتنفيذية على مستوى تطبيق القوانين ولضبط منهجية تواصل واضحة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية
- اتباع طريقة موحدة من قبل كل النائبات والنواب تمكنهن/م من النفاذ إلى المعلومة

تجدر الإشارة إلى أن الحوار داخل اللجنة كان قائما على مجرد طرح لأفكار أعضاء اللجنة وعضواتها بقيت حبيسة محضر الجلسة دون أي تبويب أو تضمين صلب وثيقة متاحة تسمح للمواطن/ـات وللنواب والنائبات غير أعضاء اللجنة وحتى مكونات المجتمع المدني من متابعة أعمالها[15] . في المقابل، كانت خطة عمل اللجنة وليدة الصدفة، فلم تكن الزيارات الميدانية ولا جلسات اللجنة مبرمجة بصفة مسبقة، الأمر الذي برر به النواب والنائبات، من أعضاء اللجنة، تغيبهم عن اجتماعاتها.

---

13 الفصل 21 من الدستور:" تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".

14 الفصل 24 من الدستور:" تحمي الدولة الحياة الخاصة، وحرمة المسكن، وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية. لكل مواطن الحرية في اختيار مقر إقامته وفي التنقل داخل الوطن وله الحق في مغادرته".

15 انظر تقرير نشاط لجنة المرأة و الأسرة و الطفولة و كبار السن جويلية 2016 على الرابط التالي:
http://arp.tn/site/servlet/Fichier?code_obj=94570&code_exp=1&langue=1

وعلى عكس بقية اللجان التي واصلت نشاطها عن بعد، عمق غياب خطة عمل واضحة شلل اللجنة خلال الأزمة الصحية جرّاء فيروس كوفيد 19 حيث انقطعت كل أعمال ونشاطات اللجنة في فترة شهدت فيها البلاد ارتفاعا غير مسبوق في نسب العنف ضد النساء وغيابا تاما للمرافق الصحية الأساسية التي تعنى بضحايا العنف من النساء.

دام توقف اللجنة عن العمل طيلة فترة الحجر الصحي العام لتعقد قبل شهر ونصف من نهاية الدورة البرلمانية جلسة[16] خصصت للقيام بمراجعات شاملة لبرنامج عملها كنقطة ثانية من جدول أعمالها إثر الانتهاء من الاستماع إلى جمعية مندوبي/ـات حماية الطفولة. وبتعلة ضيق الوقت لم يتم التعمق جديا في برنامج عمل اللجنة ليؤدي مرة أخرى إلى عدم تحديد أولويات اللجنة والاكتفاء بخطة عمل اتسمت بطابعها النظري والمجرّد دون أن تكون هناك أي أنشطة جديَة.

يبين الجدول التالي أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين من خلال الجلسات التي عقدتها بالتفصيل طيلة المدة النيابية الأولى من الدورة البرلمانية الثانية:

الجلسة	جدول الأعمال
19 ديسمبر 2019	تنصيب مكتب لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.
09 جانفي 2020	النظر في مشروع برنامج نشاطها ووضع منهجية عملها خلال الدورة الأولى من المدة النيابية الثانية.
30 جانفي 2020	جلسة عمل مع ممثلات المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وممثلي/ممثلات هيئة الأمم المتحدة (ONU Femmes) للمرأة حول مجموعة النساء البرلمانيات والاستماع لجمعية "صوتنا"
19 فيفري 2020	الحوار مع ممثلات المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وممثلي وممثلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU Femmes) حول ورقة عمل تتعلق بضبط مجالات التعاون مع اللجنة.
25 فيفري 2020	زيارة ميدانية إلى المدرسة الإعدادية للمكفوفين ببئر القصعة (بن عروس) التابعة لوزارة التربية وإلى "مؤسسة المرحوم الصادق إدريس لرعاية كبار السنّ" بقمرت.

[16] يوم الاثنين 15 جوان 2020.

1 جوان 2020	مناقشة دراسة أعدها ممثلو/ت برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU Femmes) حول التحديات والتوصيات للتصدي لأزمة كوفيد مع مراعاة حقوق المرأة وتكافؤ الفرص وللاستماع الى رئيسة الغرفة الوطنية لرياض ومحاضن الأطفال حول المشاغل والمصاعب التي تواجهها مؤسسات القطاع جراء جائحة فيروس كورونا
15 جوان 2020	الاستماع لممثلي وممثلات جمعية مندوبي حماية الطفولة والنظر في برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة
22 جوان 2020	انعقاد الدورة العادية الأولى لبرلمان الطفل لسنة 2020 والمشاركة في أشغال برلمان الطفل
29 جوان 2020	الاستماع إلى ممثلي وممثلات وزارة الشؤون الاجتماعية حول بعض الملفات الراجعة بالنظر إلى اللجنة
06 جويلية 2020	الاستماع إلى وزيرة المرأة لعرض استراتيجية عمل الوزارة خلال الفترة المقبلة ومختلف الإجراءات التي تم اتخاذها خلال فترة الجائحة لتجاوز الإشكاليات المتعلقة خاصة بالمرأة والطفل خلال تلك الفترة
20 جويلية 2020	الاستماع إلى المندوب العام لحماية الطفولة حول الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية لمنظومة حماية الطفل
27 جويلية 2020	الاستماع إلى ممثلين/ت عن جمعية سند للتنمية الاجتماعية، جمعية الشريك الفاعل والجمعية التونسية لتثقيف الأسرة حول دور المجتمع المدني في النهوض الاجتماعي

الجدول 6 : أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

عقدت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين عشرة (10) جلسات فقط طيلة ثمانية (8) أشهر بنسبة لم تتجاوز الـ 25 % مقابل تسعة عشر (19) جلسة عقدت خلال الدورة البرلمانية الخامسة من المدة النيابية الأولى.

يعتبر نسق عمل اللجنة هزيلا مقارنة باللجان الأخرى سواء كانت قارة أو خاصة، إذ بلغ عدد جلسات لجنة التشريع العام إثنين وثلاثون (32) وعقدت لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية أربعة وثلاثون (34) جلسة في حين كان عدد جلسات لجنة الأمن والدفاع ثمانية عشر (18)، وذلك في نفس الفترة النيابية.

في إطار عملها الرقابي، قامت اللجنة بزيارتين ميدانيتين كانت الأولى إلى "المدرسة الإعداديّة للمكفوفين" ببئر القصعة (بن عروس) بمشاركة عضوات وأعضاء لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي. وقد تمّ تنظيم جلسة حوار مشتركة بين أعضاء وعضوات اللجنتين وإطارات من وزارة التربية ومن المندوبية الجهوية للتربية بحضور كل من معتمد المنطقة وعدد من العاملين/ت بالمدرسة.

أما الزيارة الثانية فقد شملت كل من "مؤسسة المرحوم الصادق إدريس لرعاية كبار السنّ" ومركز رعاية كبار السنّ بقمرت الخاضعٍ لإشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة ولتسيير الاتّحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

كما شاركت نائبات ونواب اللجنة في افتتاح أشغال الدورة العادية الأولى لبرلمان الطفل للسنة البرلمانية 2019-2020 حول "الطفولة وتأثيرات جائحة كورونا" تحت إشراف السيدة "أسماء السحيري" وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبحضور السيدة سميرة الشواشي النائبة الأولى لرئيس مجلس النواب والمديرة العامة لمرصد حماية حقوق الطفل.

المحور الثاني : مراعاة النوع الاجتماعي من خلال الملفات المتعلقة بالنساء

على الرغم من تنوع الملفات المتعلقة بالنساء وأهميتها مثل نقل العاملات بالقطاع الفلاحي والتمكين الاقتصادي للنساء خاصة منهن العاملات بالقطاعات الهشة ومشاكل الصحة الجنسية والإنجابية ووضعية المرأة السجينة، ركّزت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين نشاطاتها في هذا الخصوص على محورين أساسيين فقط: يتصل أولهما بمأسسة مجموعة النساء البرلمانيات ويتعلق الثاني بمناهضة العنف ضد النساء حسب ما جاء في القانون عدد 58 لسنة2017.

- **مأسسة مجموعة النساء البرلمانيات "caucus femmes" :**

عقدت اللجنة بخصوص مجموعة النساء البرلمانيات جلستين متتاليتين يومي الخميس والأربعاء الموافقين لـ 30 جانفي و19 فيفري 2020 للحوار مع ممثلات المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وممثلي/ت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU Femmes).

خصصت الجلسة الأولى للتعريف بمجموعة النساء البرلمانيات وعرض مدى تقدمّ النقاشات والأعمال في خصوصها خلال الدورة البرلمانية السابقة، قدمته السيدة محرزية العبيدي مستشارة رئيس المجلس المكلفة بالعلاقات الدولية والتي أكدت على أهمية دور النائبات في تسييرها ومعالجة المشاكل الراجعة بالنظر للجنة من خلال النشاط داخلها.

وقد عبّرت ممثلات المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وممثلي/ت هيئة الأمم المتحدة (ONU Femmes) للمرأة عن دعمهم/ن لمبادرة المجموعة النسائية البرلمانية (Caucus des femmes parlementaires) حيث أعربوا/ن عن إرادتهم/ن في تفعيل نشاطها من أجل تدعيم دور النساء في جميع المجالات وتحسين جودة التشريع للحفاظ على المساواة بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع.

حضرت الجلسة أيضا الرئيسة السابقة للجنة المرأة السيدة سماح دمق التي أشارت إلى أن الاختلاف حول مسألة رئاسة المجموعة والإرادة في احتكار هذا المنصب أدى إلى عرقلة عمل المجموعة النسائية البرلمانية داعية النائبات إلى تجنب هذه الممارسات وتفاديها.

في تفاعلهم مع هاته المبادرة، أقر النواب والنائبات بضرورة مأسسة هذه المجموعة وفقا لطريقة واضحة بعيدا عن كل التجاذبات السياسية مقترحين/ات التنسيق مع لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية لتأطير عمل المجموعة وفقا لإطار تشريعي دقيق. والملاحظ هنا هو عدم إلمام النواب والنائبات بمسألة مجموعة النساء البرلمانيات ودورها في النهوض بحقوقهن الأمر الذي عكس تقصيرا منهم/ن تمظهر على مستوى النقاش الذي اتسم بالسطحية وغياب مقترحات نواب ونائبات اللجنة.

أما الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 19 فيفري 2020 فقد انقسمت إلى جزئين :

جزء أول خصص لمواصلة النقاش مع ممثلي/ ممثلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذين قدموا ورقة عمل تتضمن مقترحات أساسية لنشاطات اللجنة خلال الأشهر القادمة وهي كالآتي:

- تركيز "مجموعة النساء البرلمانيات" (caucus des femmes parlementaires) وتفعيل نشاطها من خلال تنظيم لقاء تحسيسي يوم 2 مارس 2020 تشارك فيه النائبات تجاربهن حول عمل مجموعة النساء البرلمانيات في السابق وتصوراتهن لبرنامج عملها خلال هذه الدورة النيابية.
- مأسسة مجموعة النساء البرلمانيات من خلال تنظيم ورشتي عمل للتنصيص على هذا الهيكل ضمن أحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.
- إرساء برنامج عمل لدعم قدرات النساء البرلمانيات وتعزيز حقوقهن ومشاركتهن داخل المجلس.
- تنظيم يوم برلماني لمتابعة تطبيق أحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والاستماع لممثلين/ت عن السلطة التنفيذية بصفتها الهيكل المعني بهذا الأمر.
- تنظيم حلقات دراسية لتعزيز قدرات النائبات في مراقبة ومراجعة السياسات العمومية والقوانين والميزانيات من منظور مراع للنوع الاجتماعي.

ولئن كانت تفاعلات النواب والنائبات داخل اللجنة عديدة، إلا أن هاته التفاعلات بقيت حبيسة إطار الجلسة دون أن يتم العمل عليها فعليا حيث أنهت لجنة النظام الداخلي النظر في تعديلات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب دون الخوض في مسألة مجموعة النساء البرلمانيات رغم تقديم أصوات النساء لمقترح في الخصوص غابت عنه مساندة النواب والنائبات أعضاء لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.

13المقترح : التشجيع على إحداث مجموعة برلمانية نسائية داخل المجلس. المجموعات البرلمانية النسائية هي مجموعات تنسيق عابرة للأحزاب والكتل تشارك فيها البرلمانيات على أساس طوعي. هذه المجموعات سمحت للنساء أن تتجاوز الانقسامات الحزبية وتدافع عن اهتماماتها المشتركة وتشكل إطارا للسماح بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. تجدون بقية المقترحات على الرابط التالي : تفاصيل مناقشة تعديلات النظام الداخلي طوال الدورة البرلمانية موجودة في الرابط الآتي:
https://bws.la/qaIj5Sw?fbclid=IwAR0mofA0lth1mdYQp4TU27xlZZrWRwM2XUD_hWyN87rxyd1VBVABaWbZKEg

متابعة الملفات المتعلقة بالنساء وحقوقهن

أ - متابعة المسائل المتعلقة بالقانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء :

خلافا للدورة البرلمانية الأخيرة من المدة النيابية الأولى، لم تكن متابعة تفعيل أحكام القانون المتعلق بمناهضة العنف المسلط على النساء ضمن أولويات اللجنة خلال هذه الدورة البرلمانية والحال أنها اتسمت بتعدد وتوالي حالات العنف السياسي المسلط على النائبات.

شهد مجلس نواب الشعب منذ مفتتح الدورة البرلمانية تواترا لحوادث عنف لفظي ومعنوي سلط على النائبات، داخل قاعات البرلمان وخارجه، انبنى على اختلاف الانتماء السياسي والمواقف ليطال بعد ذلك الحياة الشخصية للنائبات ويصل حد استعمال عبارات جنسية بهدف إقصائهن وعرقلتهن عن ممارسة العمل السياسي.

تكرار هاته المشاهد واقتصار مكتب المجلس على الاستنكار والتنديد دون التوصل إلى إجراءات ردعية فعالة، بالإضافة إلى الصمت التي واجهت به لجنة المرأة العنف داخل البرلمان، مثل خرقا واضحا للدستور، عامة، وللفصل 46 منه خاصة، لما فيه من انتهاك لحقوق الإنسان وتراجعا عن الحقوق المكتسبة للمرأة، كما عكس تخاذل مؤسسات الدولة، بدءا بمؤسساتها التشريعية، في تطبيق القانون.

واكتفت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بالحديث عرضا عن مسألة العنف المسلط على المرأة أثناء جلسة استماع إلى ممثلين عن جمعيات[18] ، عقدت يوم 27 جويلية 2020، قدّم خلالها الأطراف المستمع إليهم بيانات دقيقة حول ظواهر سلوكية خطرة لا تتوقف عن التوسع في المجتمع التونسي، من بينها تنامي ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال.

كما مثل غياب اللجنة أثناء فترة الحجر الصحي العام الثغرة الأكبر في عملها، حيث اقتصرت على عقد جلسة يوم الاثنين 1 جوان 2020 استقبلت اللجنة فيها ممثلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(ONU Femmes) ، خصصت للنقاش حول الدراسة التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمتعلقة بتأثير الأزمة الصحية على النوع الاجتماعي[19].

قدمت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال مداخلتها أهم الصعوبات التي تعرضت لها النساء خلال الفترة الفارطة والتي تمثلت في :

18ممثلين/ت عن جمعية " سند للتنمية" وجمعية "الشريك الفاعل " والجمعية التونسية لتثقيف الأسرة

19النوع الاجتماعي وأزمة الكوفيد 19 في تونس: التحديات والتوصيات

- صعوبة الوصول إلى العدالة رغم من التزايد المفزع للعنف المسلط على النساء.
- تأثيث قطاع الصحة من خلال اتخاذ جملة من التدابير الخاصة للتأطير والحماية.
- صعوبة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والجنسية.
- تهميش دور النساء داخل مواقع أخذ القرار وهو ما يؤثر على مستقبلهن السياسي ويؤدي إلى تجريد القرارات المتخذة من كافة أبعاد النوع الاجتماعي.
- غياب شبه كلي للمراسيم الحكومية المراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي خلال الأزمة الصحية.
- عدم تدخل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهايكا) على الرغم من عدم احترام التناصف في الخطاب الإعلامي للأزمة وترويج الصور النمطية حول توزيع الأدوار الاجتماعية بين الرجال والنساء خلال كامل فترة الأزمة.

اعتبرت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الأزمة الصحية، رغم سلبيتها، قد أبرزت الثغرات الموجودة والتي تفاقمت مع بداية الأزمة والمتمثلة خاصة في نقص التشريعات المراعية للنوع الاجتماعي وغياب التنسيق مع الأطراف المتدخلة والمعنية بتطبيق أحكام القانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء.

أشارت النائبات أيضا إلى معاينتهن لكل هذه المشاكل على أرض الواقع حيث قمن بتقديم تجاربهن من خلال مراقبة ومتابعة النساء المعنفات وظروف استقبالهن بمركز إيواء النساء ضحايا العنف الذي تم إحداثه بمناسبة الأزمة. كما تعرضن إلى الظروف الصعبة التي تواجهها النساء داخله حيث فاق عدد النساء طالبات الحماية طاقة الاستيعاب في حين لم يكن المركز مجهزا كفاية لاستقبال الأطفال المرافقين للأمهات المعنفات.

واتفقت النائبات على وجوب تفعيل أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء من خلال إحداث المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة الخاضع لإشراف وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بصورة مستعجلة.

كما تعرضت النائبات أيضا إلى تأثير الأزمة الصحية على النساء العاملات في القطاعات غير المنظمة (كالمعينات المنزليات، النساء الريفيات ...) وكذلك في القطاعات التي تمثل فيها النساء

النسبة الأكبر (كالممرضات، المعلمات)، مستنكرات الغياب التام لمجلس النظراء من أجل المساواة وتكافؤ الفرص خلال هذه الفترة على الرغم من دوره الهام في إدراج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة وفي مخططات التنمية في البلاد.

عقدت اللجنة في أواخر الدورة البرلمانية جلسة استماع لوزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، يوم الاثنين 6 جويلية 2020، استعرضت خلالها استراتيجية عمل الوزارة للفترة المقبلة والقائمة على 5 محاور رئيسية[20] كان القضاء على العنف المسلط على النساء أحدها.

في هذا الإطار، قدمت الوزيرة أهم الإجراءات التي تم اتخاذها منذ بداية فترة الحجر الصحي وهي كالتالي :

- إحداث الخط الأخضر المجاني 1899 وتحويله في مرحلة ثانية من العمل حسب التوقيت الإداري إلى العمل كامل أيام الأسبوع وعلى مدار الـ 24 ساعة يوميا.
- توفير 17 أخصائي نفساني للإجابة عن استفسارات وتساؤلات المواطنات والمواطنين[21].
- إصدار أمر إحداث المرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة.
- إعداد مشروع أمر حكومي ومشروع قرار للمصادقة على كراس شروط خاص بمراكز التعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف.
- إعداد أدلة عمل قطاعية خاصة بالوزارات المعنية.

وبخصوص برنامج عمل الوزارة القادم، تحدثت الوزيرة عن:

- استكمال إحداث هيئة تنسيقية مركزية و24 هيئة تنسيقية جهوية تضم ممثلي مختلف الهياكل الحكومية والجمعيات ذات العلاقة.
- بلورة برامج لتأهيل الجاني.
- حماية عاملات المنازل بسن إطار تشريعي لحمايتهن بدعم من منظمة العمل الدولية وفي إطار "مشروع العمل اللائق للنساء في مصر وتونس".
- تصميم قاعدة بيانات عن العمل المنزلي تهدف إلى تسجيل جميع العاملين والعاملات المنزليين والمنزليات ومستأجيرهم/ن.

---

[20] من بينها اعتماد منوال تنموي جديد قائم على التمكين الاجتماعي والاقتصادي ودعم مكانة النساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص وحماية الأطفال من المخاطر والتهديد وضمان حقوقهم والارتقاء بمنظومة التربية اللانظامية ورعاية كبار السن دون تمييز وإدماجهم/ن والاستثمار في كفاءاتهم/ن.

[21] حيث تلقت الوزارة 4672 مكالمة الى حدود 02 جويلية 2020.

- إعداد مشروع حكومي ومشروع قرار للمصادقة على كراس شروط خاص بمراكز التعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

تركزت تفاعلات النواب والنائبات مع مداخلة الوزيرة على ضرورة الترفيع في ميزانية الوزارة، وأهمية توفير الموارد البشرية المتخصصة والتجهيزات الملائمة لتشغيل مختلف المؤسسات المعنية برعاية كبار السن وحماية الطفولة وتمكين النساء وتماسك الأسرة. كما شددوا/ن على الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية للقانون عدد 51 المتعلق بإحداث صنف جديد لنقل العاملات والعملة في القطاع الفلاحي، واستكمال النصوص الترتيبية لتفعيل بعض أحكام قانون القضاء عدد 58 على العنف ضد النساء.

والجدير بالذكر أن عمل نواب ونائبات اللجنة الرقابي كان مرتبطا إما بالتفاعل مع الأطراف المستمع إليهم صلب اللجنة أو بالقيام ببعض الزيارات الميدانية كأداة رقابية دون أن يتم توجيه أي سؤال كتابي[22] من قبل النواب، سواء بصفة فردية أو جماعية، على الحكومة لمسائلتها حول سياستها المتبعة في تفعيل أحكام قانون مناهضة العنف ضد المرأة أو الصعوبات المادية والتطبيقية التي تعترض تنفيذه.

ب - متابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء:

لم يكن التعامل مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء مختلفا عما ميز عمل اللجنة من اقتصار على التعاطف والاستنكار، فرغم مرور سنة على دخول القانون عدد 51 لسنة 2019 المتعلق ببعث صنف جديد لنقل العاملين والعاملات في القطاع الفلاحي حيّز التنفيذ، لم تعقد لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين أي جلسة بخصوصه ولم تمارس أي رقابة بخصوص الأوامر الترتيبية اللازمة لتفعيل هذا القانون، كما لم تقرر أي نشاط تنسيقي مشترك مع لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة.

لم تعقد اللجنة أيضا أي جلسة استماع إلى الجمعيات التي أطلقت حملة "سالمة تعيش"[23]

22 الفصل 145 من النظام الداخلي: "لكل عضو أو أكثر التقدم إلى أعضاء من الحكومة بأسئلة كتابية في صيغة موجزة عن طريق رئيس مجلس نواب الشعب. يحيل مكتب المجلس السؤال الكتابي على الحكومة في أجل أقصاه ثمانية أيام من تلقيه. وللمكتب أن يكلف أحد أعضائه بمتابعة هذه المهمة

23 جمعية أصوات نساء، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جمعية المرأة والمواطنة بالكاف، جمعية ريحانة للمرأة بجندوبة وجمعية صوت حواء

والتي تهدف إلى مراقبة تفعيل أحكام القانون الأساسي عدد 15 [24] واكتفت بالاستماع إلى وزيرة المرأة في جلسة وحيدة[25] استعرضت فيها هاته الأخيرة برنامج عمل الوزارة بالخصوص لتذكر:

- اعتماد منوال تنموي جديد قائم على التمكين الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تنويع خطوط التمويل للمشاريع النسائية لدى البنك التونسي للتضامن.
- والترفيع في الاعتمادات الجملية المرصودة بعنوان 2020 وفي نسبة القروض المسندة للمشاريع الفلاحية النسائية من 3 مليون دينار الى 10 مليون دينار.
- الترفيع في نسبة قروض المشاريع الفلاحية من قبل البنك التونسي للتضامن.
- وضع برنامج إحداث مشاريع للنساء في القطاع الفلاحي أو الصناعات التقليدية أو تحويل المنتجات الفلاحية.
- دعم مكانة المرأة وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص من خلال مأسسة النوع الاجتماعي وإدراج هذه المقاربة في التشريعات والسياسات العمومية وبرامج العمل القطاعية والميزانيات.

- **مراعاة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين لبقية الفئات التابعة لنطاق نشاطها**

أ - الطفولة

شكلت الاستماعات طريقة العمل الأكثر استعمالا من قبل اللجنة التي عقدت 5 جلسات استماع خصصت لمجال الطفولة من مجموع 10 جلسات عمل طيلة الفترة النيابية.

خصصت إحدى الجلسات للاستماع إلى جمعية مندوبي حماية الطفولة حول وضعية السلك، تم التعرض فيها إلى ضرورة العمل على مراجعة البرامج الدراسية والتربوية الموجهة للطفل خلال كامل مراحل التعليم والتركيز على حماية الطفل من كل أشكال العنف المادي والمعنوي الذي يتعرض له في الفضاء المدرسي وخارجه، بالإضافة إلى مسألة مكافحة انتشار استهلاك المخدرات بين التلاميذ وإدراج مضامين بيداغوجية تتعلق بالتربية على قيم التواصل غير العنيف وكذلك إضافة محور "سيكولوجية الطفل المراهق" ضمن المقررات الدراسية لتلاميذ الباكالوريا والطلبة في جميع التخصصات.

---

24 تجدون على هذا الرابط الورقة السياسية " سنة من دخول القانون عدد 51 لسنة 2019 المتعلق بإحداث صنف نقل العاملات والعملة بالقطاع الفلاحي حيز التنفيذ: ماذا تغير؟" التي أعدها ائتلاف الجمعيات:
http://www.aswatnissa.org/wp-content/uploads/08/2020/Brochure-Selma-T3ich-F1.pdf.

25 يوم الاثنين 6 جويلية 2020

كما مثل الحديث عن إشكالات مندوبي ومندوبات حماية الطفولة أيضا جزءا من جلسة الاستماع إذ عبر المتدخلون والمتدخلات عن تدهور وضعية العاملين والعاملات في هذا السلك على المستويين المهني والمادي مجددين الدعوة إلى وضع الضمانات القانونية الضرورية لتأمين عمل مندوبي/ات حماية الطفولة ميدانيا وإلى ضرورة توفير الاستقلالية الإدارية والمالية لهذا السلك الذي يخضع إلى إشراف مزدوج من الهياكل المركزية لوزارة المرأة والأسرة والهياكل القضائية.

عقدت اللجنة أيضا استماعا، بتاريخ 27 جويلية 2020، إلى ممثلين وممثلات عن جمعية " سند للتنمية" وجمعية "الشريك الفاعل " والجمعية التونسية لتثقيف الأسرة تم التداول خلاله إلى دور منظمات المجتمع المدني في ميادين التثقيف الأسري والتربية والإرشاد الاجتماعي ومكافحة السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

وبالرجوع إلى مداولات الجلسة، مثلت أهم إشكالات قطاع الطفولة حسب الجمعيات المستمع إليها ما يلي:

- تفاقم حالات التفكك الأسري
- تفشي البطالة والفقر
- تنامي العنف ضد النساء والأطفال
- تعدد حالات الانقطاع المدرسي والتشرد
- تعاطي المخدرات والكحول
- تفشي الجنوح والجريمة

في المقابل أكدت الجمعيات الحاضرة نجاعة اعتماد مقاربة العمل الميداني والتواصل المستمر مع الأسر والأطفال معتمدة في ذلك أمثلة عن جلسات إنصات (فردية) واجتماعات تم القيام بها في المنازل والفضاءات العمومية وحتى الوسط المدرسي والمؤسسات الشبابية والثقافية بمشاركة متخصصين في مختلف المجالات كالحقوق والطب البدني والنفسي والاستشارية الأسرية.

شملت جلسات الاستماع أطرافا حكومية تم التعرض معها إلى استراتيجية عمل الوزارة التي شملت تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالأسرة من خلال المصادقة على الاتفاقية 183 لمنظمة العمل الدولية ومشروع عطلة الأمومة والأبوة وادراج أحكام جديدة بمجلة حماية الطفل تتعلق

"بالطفل الضحية" وآليات التعهد به بالإضافة إلى مراجعة الإطار الترتيبي لسلك مندوبي/ت حماية الطفولة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مشروع القانون المتعلق برياض الأطفال والمحاضن قد تم سحبه من قبل الوزارة بهدف إعادة صياغته وفقا لرؤية شاملة تتعلق بمراجعة منظومة الطفولة.

ولئن عكس عدد جلسات الاستماع وتعدد الأطراف المستمع إليها الأولوية التي حظي بها مجال الطفولة صلب أعمال اللجنة إلا أن الملاحظ من خلال متابعتنا لجميع الجلسات هو تكرار نفس المداخلات في جميع الاستماعات سواء كان ذلك في إطار مداخلات الأطراف المستمع إليها أو حتى أعضاء وعضوات اللجنة بالإضافة إلى عدم الالتزام بموضوع الجلسة المحدد صلب جدول أعمالها، وهو ما يعتبر نتيجة طبيعية لغياب استراتيجية وبرنامج عمل محدد تسبب بدوره في عدم نجاعة عمل اللجنة وعدم تجاوز تفاعلها مع القضايا المتعلقة بالطفل المستوى النظري.

ب - كبار السن

اقتصرت أعمال اللجنة في علاقة بكبار السن على زيارة ميدانية أدّاها أعضاء وعضوات اللجنة لمركز رعاية كبار السنّ الخاضعٍ لإشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة وتسيير الاتّحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تخللتها جلسة عمل مع مدير المركز ومديرة النهوض الاجتماعي بالوزارة تم الحديث فيها عن الإشكاليات المادية للمركز وعن مشروع مجلّة كبار السنّ الذي أنهت الوزارة صيغته الأولية وأحالته على مصالح التشريع بالحكومة.

ج - فئات أخرى

عقدت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين، يوم الاثنين 29 جوان 2020 جلسة استماع إلى ممثلين/ت عن وزارة الشؤون الاجتماعية ناقش فيها الحاضرون والحاضرات وضعية منظومة الضمان الاجتماعي للفئات الهشة وتداعيات جائحة المرض الوبائي كوفيد-19 عليهاخاصة في ظل العجز المالي للصناديق الاجتماعية.

وكسائر جلسات الاستماع التي قامت بها اللجنة، اكتفى النواب والنائبات بالتأكيد على ضرورة إيلاء العناية اللازمة من طرف الوزارة خاصة لأفراد العائلات المعوزة والفئات الهشة الأكثر تضررا من الأزمة الصحية.

التوصيات

- في ما يتعلق بتركيبة اللجنة :
  - تشجيع مشاركة النواب من الرجال في عضوية وأعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.
  - الحرص على احترام عدد الـ 22 عضوا/عضوة في تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين وتعليل قرار النزول بعدد الأعضاء/عضوات في حال تم ذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

- في ما يتعلق بنشاط اللجنة :
  - الاطلاع على أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين خلال الدورات البرلمانية السابقة للتعرف على برنامجها ومدى تنفيذه ولضمان استمرارية النشاط داخل هياكل مجلس نواب الشعب.
  - تحديد منهجية عمل واضحة الأهداف والأولويات ومحددة المحاور وضبط الوسائل والآليات لتنفيذها منذ بداية المدة النيابية.
  - وضع القوانين التي صادق عليها مجلس نواب الشعب ضمن أولويات اللجنة ومتابعة مدى تفعيلها من قبل الحكومة: مثال (القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة المسلط على النساء والقانون عدد 51 لسنة 2019 والمتعلق بإحداث صنف جديد لنقل العاملات في القطاع الفلاحي...).
  - التشاور حول جدول أعمال اللجنة بصورة مسبقة بما يسمح للنائبات والنواب بتنظيم مهامهم/ ن النيابية الأخرى وفقا لهذا الجدول ومنحهم/ ن الوقت الكافي للاطلاع على الملف الذي سيعرض أمامهم/ ن ولجمع المعلومات والقيام بالبحوث اللازمة في خصوصه.
  - ضبط روزنامة نشاط حتى لا تعقد اللجنة جلسة في اليوم المخصص لنشاط اللجان القارة مع الحفاظ على إمكانية عقد جلسات مستعجلة وغير مبرمجة كلما اقتضت الضرورة.
  - تنظيم الاستماعات داخل اللجنة وتحديد الهدف منها من خلال برمجة ورشات عمل مسبقة بين أعضاء وعضوات اللجنة.

- تركيز ومأسسة مجموعة النساء البرلمانيات من خلال التنصيص عليها في النظام الداخلي للمجلس بالتنسيق مع لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية.
- العمل على ممارسة الدور الرقابي للجنة ومتابعة تنفيذ السياسات المتعلقة بالملفات الراجعة لها بالنظر بالاستعانة بجميع الآليات المتاحة.
- دراسة آليات الرقابة البرلمانية وإعادة النظر في الآليات المعتمدة حاليا من قبل اللجنة مثل الزيارات الميدانية التي لم تثبت أيّ مردودية أو جدوى.
- إرساء سياسة عمل مراعية للنوع الاجتماعي داخل مجلس نواب الشعب ونشرها في كل هياكله.
- العمل المشترك مع جميع اللجان التي لها علاقة مباشرة مع مجالات اختصاص لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.
- توطيد العلاقة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال والتنسيق معها.
- التزام النواب والنائبات بالحضور طيلة كامل المدة النيابية.

الملحق

مقترحات أصوات نساء
حول تعديل النظام الداخلي
لمجلس نواب الشعب
حتى يكون مراعيا للنوع الاجتماعي

مقدمة

تعمل أصوات نساء منذ نشأتها على مناهضة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي و نشر ثقافة المساواة بين النساء و الرجال و جميع فئات المجتمع وعلى تشجيع المشاركة النسائية في الحياة العامة و دعم قدرات النساء القيادية والدعوة إلى دمج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة.

و في إطار الدعوة التي قدمتها لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية لمنظمات المجتمع المدني الراغبة في إبداء الرأي وتقديم مقترحاتها بخصوص تعديلات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وفقا لأحكام الفصل 81 من النظام الداخلي للمجلس.

تقدمت أصوات نساء في 17 فيفري 2020 بجملة من المقترحات من أجل جعل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب مراعيا للنوع الاجتماعي و ذلك إيمانا منها بأهمية إدراج هذه المقاربة في كل هياكل وأعمال السلطة التشريعية من أجل تحقيق المساواة و التنمية والعدالة الاجتماعية تنقسم المقترحات إلى محورين و هما :

1- تنقيح فصول النظام الداخلي

2- إضافة فصول للنظام الداخلي

تنقيح فصول النظام الداخلي

المناصب داخل المجلس

الفصل 11 (3) : إضافة ما هو بين قوسين: "وفي صورة تساوي الأصوات يرجح المترشح ، فإن انتفى فارق السن (ترجح المترشحة، فإن لم تكن هناك مترشحة) يتم اللجوء إلى القرعة لتحديد الفائز."

في صورة تساوي الأصوات يكون المعيار في الترجيح هو السن غير أنه في حالة انتفاء فارق السن يقع المرور إلى القرعة وهنا ينتفي المعيار في الترجيح تماما. نقترح عوض المرور مباشرة إلى القرعة إدراج معيار ثان قبل الوصول إلى القرعة لدعم حضور النساء في المناصب القيادية.

الفصل 12 : إضافة "وبغض النظر عن الرئيس يجب أن يكون أحد نائبي الرئيس امرأة."

المهام النيابية

الفصل 163 : إضافة ما هو بين قوسين: "يبت المكتب في تعيين من يمثل المجلس في الهيئات والمجالس الوطنية والعربية والدولية مع الحرص على إشراك أعضاء من مختلف الكتل بما يعكس حجمها (ومن الجنسين بما يعكس تمثيليتهما داخل المجلس)."

تضمن هذه الإضافة أن ينال النساء نصيب متناسب مع حجمهن العددي داخل المجلس من المهام النيابية.

إضافة فصول للنظام الداخلي

إحداث لجان

اقتراح عام : تعويض تسمية "لجان قارة" ب"لجان تشريعية" و"لجان خاصة ب"لجان رقابية."
ينبع هذا المقترح من كون تسمية اللجان الحالية غير متجانسة فتصنيفها إلى لجان قارة ولجان أخرى تنعت بخاصة يوحي بكون هذه اللجان الخاصة هي غير قارة والحال أنها لجان قارة أيضا فالفرق الحقيقي بين هذين الصنفين هو أن الصنف الأول من اللجان يحتوي على اللجان ذات الوظيفة التشريعية في حين يضم الصنف الثاني اللجان ذات الطبيعة الرقابية وتماشيا مع طبيعتها يكون من المتجه تقسيمها إلى لجان تشريعية ولجان رقابية عوضا عن لجان قارة ولجان خاصة.

احداث لجنة المساواة ضمن اللجان القارة (التشريعية).

تحتوي العديد من البرلمانات في العالم على لجنة تدعى لجنة المساواة ونؤكد هنا على ضرورة أن تكون وظيفتها تشريعية أي أن تدخل ضمن التصنيف الحالي ضمن اللجان القارة وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن دراسة مشاريع القوانين المعروضة على المجلس من زاوية مبدأ المساواة كما يمكنها على غرار اللجان الشبيهة بها في برلمانات عديدة في العالم دعم عمل لجان أخرى والتعاون معها من أجل أخذ مقاربة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في مجالات اختصاصها المختلفة. وينصح بأن يتم عرض جميع مشاريع القوانين عليها ما عدا تلك التي لا تمت بأي صلة بصفة واضحة لمجال اختصاصها.

الإبقاء على لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين ضمن اللجان الخاصة (الرقابية).

لا يتعارض احداث لجنة المساواة مع الابقاء على لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بل إنه يدعمه نظرا إلى أن اقتراحنا ينبع من تصور للجنة المساواة باعتبارها لجنة تشريعية تمرّ عبرها مشاريع القوانين ليقع نقاشها من منظور مبدأ المساواة على عكس لجنة

شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين التي تقوم حاليا بمهمتها كلجنة رقابية. وبهذا يضحي لدينا لجنتان متكاملتين إحداهما تشريعية والأخرى رقابية. ويبدو هذا الرأي في نظرنا أوجه من مجرد تعويض لجنة شؤون المرأة بلجنة المساواة سواء مع المحافظة على طبيعتها الحالية أو مع تغييرها.

تركيبة اللجان

التنصيص على أن يراعى في تركيبة اللجان مبدأ التناسب بين عدد النائبات داخل كل لجنة والعدد الجملي للنساء داخل المجلس.

الهياكل داخل المجلس

إنشاء جهاز فني مختص في توفير المعلومات المتخصصة والإحصائيات المبوبة وفقا لمعيار النوع الاجتماعي وتقديم المقترحات المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي داخل المجلس وفي التشريعات.

لدعم نقاشات اللجان والمجلس وتمكينه من أخذ قرارات واعية ومستندة إلى معلومات دقيقة لا إلى مسائل انطباعية وإيديولوجية نقترح إنشاء جهاز فني مختص في توفير المعلومات المتخصصة والإحصائيات المبوبة وفقا لمعيار النوع الاجتماعي وتقديم المقترحات المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي داخل المجلس وفي التشريعات. ومن التجارب التي يمكن الاستئناس بها في هذا المجال تجربة برلمان كوستاريكا الذي أحدث داخله وحدة مختصة وبرلمان المكسيك الذي يتعاون في هذا المجال لتوفير المعلومة العلمية مع مركز مختص موضوع على ذمته.

مأسسة آلية تلقي ومتابعة الشكاوي المتعلقة بالتحرش داخل المجلس تكون مستقلة عن التمثيلية السياسية.

الثقافة البرلمانية

مأسسة نظام تدقيق داخلي دوري لقياس قدرة مجلس نواب الشعب على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

يمكّن هذا التدقيق من قياس قدرة البرلمان على إيجاد هياكل وآليات عمل قادرة على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وفي مرحلة لاحقة من قياس أدائها واقتراح تطويرها إن لزم الأمر. ويجدر أن تكون هذه العملية دورية ومتواصلة. ومن المتجه أن يتم القيام بها من قبل هيكل مستقل مختص يوفر له المجلس إمكانية النفاذ والتسهيلات اللازمة للقيام بعملها. ومن التجارب التي يمكن الاستئناس بها في هذا المجال تجربة البرلمان الرواندي.

التنصيص على إعداد مدونة سلوك تأخذ بمقاربة النوع الاجتماعي متوجهة للنواب والموظفين بالمجلس والمتعاملين معه.

من المهم الاعتراف بوجود تجاوزات في هذا المجال والتأكيد على إرادة تجاوزها عبر إصدار مدونة السلوك المشار إليها. ولا تكون هذه المدونة خاصة بالنوع الاجتماعي بل إنها مدونة سلوك عامة تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى.

مأسسة تكوين النواب وموظفي المجلس في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.

من خلال الدراسة التي أنجزتها أصوات نساء تبين أن العديد من النواب/ النائبات و موظفي/ موظفات المجلس لديهم/هن فهومات مغلوطة أو غير دقيقة عن مقاربة النوع الاجتماعي ولإرساء ثقافة برلمانية مشجعة لإدراج هذه المقاربة ضمن العمل البرلماني من الضروري إجراء دورات تكوينية في هذا المجال تكون دورية وتطال جميع النواب/النائبات وجميع الموظفين/ الموظفات بالمجلس.

التشجيع على إحداث مجموعة برلمانية نسائية داخل المجلس.

المجموعات البرلمانية النسائية هي مجموعات تنسيق عابرة للأحزاب والكتل تشارك فيها البرلمانيات على أساس طوعي. هذه المجموعات سمحت للنساء أن تتجاوز الانقسامات الحزبية وتدافع عن اهتماماتها المشتركة وتشكل إطارا للسماح بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص
يمكن جمع هذه المقترحات المتعلقة بالثقافة البرلمانية ضمن فصل واحد نقترح
صياغته كالآتي :

"يشجع مجلس نواب الشعب عبر هياكله المختلفة على إدراج ثقافة المساواة ومقاربة النوع الاجتماعي داخله وذلك أساسا عبر مأسسة نظام تدقيق داخلي دوري لقياس قدرة مجلس نواب الشعب على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

إعداد مدونة سلوك متعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي متوجهة للنواب والموظفين بالمجلس والمتعاملين معه، مأسسة تكوين النواب وموظفي المجلس في مجال مقاربة النوع الاجتماعي والتشجيع على إحداث مجموعة برلمانية نسائية داخل المجلس". وهذا يفتح المجال لمبادرات أخرى في نفس السياق قد تنجم عن النواب أو عن رئاسة المجلس أو غيرها من الهياكل.

كما يمكن إفراد فصل خاص بكل مقترح من هذه المقترحات تكون صياغة ما تعلق منها بالتكوين في مجال النوع الاجتماعي وإحداث مجموعة برلمانية استحثاثية في حين تكون صياغة ما تعلق منها بنظام التدقيق وإعداد مدونة السلوك في رأينا إلزامية."

فهرس

المقدمة 1
تعريف مقاربة النوع الاجتماعي..... 4
الجزء الأول: مراعاة النوع الاجتماعي في تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين..... 5
المحور الأول: تمثيلية النساء في عضوية لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين..... 6
المحور الثاني: تمثيلية النساء من خلال نسب الحضور بجلسات شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين..... 11
الجزء الثاني: مراعاة النوع الاجتماعي في أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين..... 15
المحور الأول: مراعاة النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل اللجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين..... 16
المحور الثاني: مراعاة النوع الاجتماعي من خلال الملفات المتعلقة بالنساء..... 21
مأسسة مجموعة النساء البرلمانيات 22
متابعة الملفات المتعلقة بالنساء وحقوقهن..... 24
أ- متابعة المسائل المتعلقة بالقانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء 24
ب- متابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء..... 27
مراعاة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين لبقية الفئات التابعة لنطاق نشاطها..... 28
أ- الطفولة..... 28
ب- كبار السن..... 30
ج- فئات أخرى..... 30
التوصيات..... 32
الملحق..... 34

الجداول

الجدول الأول: تمثيلية النائبات داخل لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين في مفتتح الدورة البرلمانية.....7
الجدول الثاني: تركيبة مكتب لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.....8
الجدول الثالث: تركيبة لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.....10
الجدول الرابع: حضور النواب والنائبات بجلسات لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.....12
الجدول الخامس: نسب الحضور في لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.....13
الجدول السادس: أعمال لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين.....19 - 20

تم دعم هذا التقرير من قبل منظمة

KVINNA
KVINNA

الآراء المعبر عنها في هذا التقرير هي
آراء المؤلفة و لا تعكس
بالضرورة رأي
KvinnaTill Kvinna

اصوات نساء

ASWAT NISSA

ديسمبر 2019 - جويلية 2020